المبحث الأول: واقع السياحة في الجزائر

تتوفر الجزائر على إمكانيات سياحية هامة، يمكن أن تجعل منها قبلة سياحية للعديد من السواح، وبلدا سياحيا من الدرجة الأولى، قادر على منافسة البلدان الرائدة في السياحة في العالم. فمناطق الجذب السياحي في الجزائر يمكن أن تكون الدافع القوي للسائح لزيارة الجزائر. لما تتمتع به من مزيج متميز بين الطبيعة والحضارة والثقافة.

المطلب الأول: مقومات صناعة السياحة في الجزائر

1/ **الشواطئ السياحية:** ان الجزائر بموقعها المميز جعلها منذ القدم محل اهتمام الرحالة العرب الذين وصفوها بأنها تحفة حقيقية ونادرة، فنجد الرحالة هلتون سمسون، الذي ألف كتابه رحلة في ربوع الأوراسي (1912-1920) وكذا بودلي سنة 1944، الذي ألف كتابه ريح الصحراء، وصف فيه الصحراء الجزائرية وصفا رائعا، وغيرهم من المؤلفين الذين وصفوا الجزائر بأنها قبلة حقيقية وتحفة لا يجب نسيانها.

للجزائر موقع رائع في شمال إفريقيا، المطل من جهة الشمال على البحر الأبيض المتوسط، بشريط ساحلي يمتد على مسافة أكثر من 1200 كلم، من ولاية تبسه شرقا إلى ولاية تلمسان غربا والجزائر بمساحتها الشاسعة المقدرة ب 2381741 كلم^2 وهي بذلك اكبر دولة افريقية من حيث المساحة بعد تقسيم دولة السودان (2011) ويبلغ سكان الجزائر حوالي 35 مليون نسمة[1]، يتمركز أكثر 70 بالمائة منهم في الشريط الساحلي والباقي في الجنوب، هذا ما جعل الجزائر تتميز بنقطتين متباينتين هما: منطقة الشمال ومنطقة الجنوب، هذا ما جعلها مهدا للعديد من الشعوب والحضارات.

فحسب الاكتشاف الذي تم التوصل إليه بوادي ترنيفين بالقطاع الوهراني لبقايا هياكل عظمية وأدوات صخرية للاطلنطروب، وهو الرجل البدائي المعاصر، الذي يمثل أول تواجد إنساني بالجزائر يعود إلى 400000 سنة قبل الميلاد، كما تواجد صيادو العصر الحجري القديم سنة 200000 قبل الميلاد، وفي الألفية السابعة قبل الميلاد، انتشر القزويين، وهم أجداد النوميديين بالمغرب، وبدا أعمار الجزائر من قبل الأمازيغ خلال الفترة بين 1500.1000 قبل الميلاد، وعرفت مرحلة 1100. 800 قبل الميلاد مجيء الفينيقيين، وبين سنة 800 و500 ق.م، تأسست جمهورية قرطاج التجارية، كما تم في 200 و148 ق.م، تأسيس مملكة نوميديا من طرف ماسينيسا المتحالف من الرومان خلال الحرب البونيقية الثانية، وإعلان

[1] _ إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، سنة1997.

الحرب من قبل قرطاج، وعرفت مرحلة 105. 20ق.م، حكم ملوك وأمراء الأمازيغ باعتبارهم حلفاء للرومان، وخلال 25. 24 ق.م، عين يوبأ الثاني ملكا لنوميديا ثم موريتانيا التي كانت تضم الجزائر، وفي سنة 323 م، تصبح المسيحية الديانة الرسمية تحت حكم الإمبراطور قسطن طين، كما عرفت الفترة الممتدة بين 429. 533م الغزو الوندالي، استرجاع البلاد من قبل بيزنطة بع هزيمة الو ندال في سنة 533م، كما تمت سيطرة كونفيدراليات الأمازيغ على المناطق الداخلية للبلاد بين 533. 660م، وفي سنة 647ميلادي وصل العرب إلى المغرب وبدا اعتناق الإسلام، وحكم الفاطميين خلال 911. 972، وتأسست مدينة الجزائر في 935م، وعرفت مرحلة 1050/972م مغادرة الفاطميين للبلاد وتركهم السلطة لبني زيري، وسنة 1060م غزو الجزائر من قبل بني هلال المنحدرين من مصر العليا، واحتل الأسبان مرسى الكبير بوهران وطردهم للموريسكيين في 1150/1060م، وسنة 1518م وضعت الجزائر تحت حماية السلطان العثماني باسطنبول من طرف بربروس، مؤسس سلطة الجزائر، وسنة 1830م احتلت فرنسا مدينة الجزائر بعد حصار دام ثلاثة سنوات، وفي 01 نوفمبر 1954، اندلعت ثورة التحرير الوطني نالت بعدها الجزائر استقلالها في 05 جويلية 1962 م، والإعلان عن تأسيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 15سبتمبر 1962 م.

ان الشريط الساحلي الجزائري يضم مجموعة الشواطئ الخلابة التي تجمع بين الرمال الذهبية تارة والغابات الكثيفة تارة أخرى، والمتاخمة للجبال التي صنفت في شكل ستة حظائر وطنية ومحميات، وهي حظيرة بولاية باتنة، وحظيرة القالة بولاية الطارف، وحظيرة قوراية ببجاية، وحظيرة جرجرة بتيزي وزو، وحظيرة تلمسان، وحظيرة الشريعة بالبليدة، وتضم هذه الحظائر أصناف نادرة من الأشجار والحيوانات النادرة والمهددة بالانقراض، ولموقع الجزائر أهمية إستراتيجية وخصائص حيوية تجمع بين مميزات نادرة استمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم القديم، فهي جسر اتصال ومحور التقاء بين أوربا وإفريقيا وبين المغرب العربي والشرق الأوسط وممرا حيويا للعديد من طرق الاتصال العالمية برا، بحرا وجوا [1].

2 /الحمامات الطبيعية: ظهرت المنابع الحيوية في الجزائر منذ العصر الروماني أي القرن السادس ميلادي، إذ كان لها مفهوم ديني، ومع مطلع القرن التاسع عشر الذي زامن تطور وسائل الاتصال والنقل، مما نجم عنه قوة جديدة للحمامات المعدنية، وأصبح الاهتمام بها يتزايد يوم بعد يوم، وبعد إصدار القوانين الاجتماعية في الجزائر لسنة 1974، تم ظهور أهم المحطات الحموية وهي حمام ريغة بعين الدفلى، قرقور بسطيف، الشلالة بقالمة، الصالحين بسكرة، بوحجر بعين تيموشنت، بوحنيفية بمعسكر، بوغرارة بتلمسان،

[1] –محمد الهادي لعروق، **أطلس العالم والجزائر**، دار الهدى، الجزائر، 2002 ص 12.

وتتميز هذه المحطات بوجود فنادق فيها ومطاعم وأحواض للسباحة وأماكن لممارسة الرياضة وغيرها من عوامل الراحة .

كما أولت الدولة الجزائرية اهتمام بليغ لقطاع الحمامات المدنية بعد الاستقلال، إذ في سنة 1966اوكل إلى مكتب دراسات مختص، مهمة القيام بدراسة حول سياسة تطوير الحمامات المعدنية، وامتدت الدراسة من 1967 إلى 1969 إذ قام هذا المكتب بانجاز هذه الدراسات المتعلقة بحمام المسخوطين وحمام ريغة وحمام غراره كما كلف هذا المكتب بدراسة تنظيم المؤسسة الوطنية للحمامات المعدنية سنة 1970.

حسب المرسوم التنفيذي 94-41 المؤرخ في 29 يناير 1994 المتضمن تعريف الحمامات المعدنية وتنظيم حمايتها واستعمالها واستغلالها، الذي نص على ما يلي:[1]

_ تعد حماية مياه الحمامات المعدنية ذات منفعة عمومية وتتكفل بها الأجهزة المختصة في الدولة.

_ يجب ان تكون مياه الحمامات المعدنية محل مراقبة مستمرة من طرف أجهزة الدولة.

_ لا يجوز القيام بأي عمل حفر أو عمل جوفي داخل نطاقي الحماية لمنبع بئر مصرح بالمنفعة العمومية إلا بترخيص من المصالح الخاصة

_ يحضر القيام داخل نطاقي الحماية بنشر الأسمدة العضوية البشرية الأصل أو الحيوانية أو الصناعية، وتفريغ القمامات المنزلية أو غيرها، وجميع الأشغال التي من شانها ان تعكر نوعية المياه أو تنقص من منسوبها.

ان الجزائر تتوفر حاليا على أكثر من 202 منبع للمياه الحموية الجوفية، لكن هناك فقط تسعة محطات للحمامات المعدنية ذات الطابع الوطني ومركز واحد للمعالجة بمياه البحر، وهناك خمسين محطة جهوية ذات طابع محلي تستغل بطريقة تقليدية، يضاف إليها أربعين محطة تابعة للقطاع الخاص، وهناك ستين منبع محصى غير مستقل، وتمثل مخزون مهم للمنافسة في مجال السياحة الحموية، ويمكن ذكر الحمامات ذات الطابع الوطني فيما يلي:

1 – حمام بوغرارة بتلمسان، 500 كلم غرب العاصمة.

2-حمام بوحجر بعين تيموشنت، 400 كلم غرب العاصمة.

[1] - الجريدة الرسمية رقم 07، جانفي 1994، تعريف الحمامات المعدنية وتنظيم حمايتها واستعمالها واستغلالها.

3-حمام بوحنيفية بمعسكر، 300كلم غربا.

4-حمام ريغة بعين الدفلى، 170كلم غربا.

5-حمام الشلالة بقالمة، 500 كلم شرقا.

6-حمام قرقور بسطيف، 300كلم شرقا.

7-حمام الصالحين بسكرة، 450كلم جنوبا.

3/ التراث الثقافي: ان الجزائر بموقعها المتوسطي، جعلها مهدا للحضارات منذ القدم، والمعالم الأثرية الموجودة بمدنها لخير دليل على ذلك، فالجزائر تزخر بموروث ثقافي متعدد الأشكال والأنواع، والذي يمكن ان نذكر منه فيما يلي:

أ/ **الأعياد الشعبية:** هناك أكثر من 200 عيد شعبي متجذر في حاضر الشعب الجزائري، منذ سنين عديدة، عبر مختلف ولايات الوطن، كما نجد العديد من المهرجانات الدولية ونذكر منها: [1]

-مهرجان تيمقاد ببانتة، في شهر جويلية من كل سنة.

- مهرجان الجزائر الدولي للسينما بالجزائر في شهر ديسمبر.

-المهرجان الدولي للرقص الشعبي بسيدي بلعباس.

- المهرجان العربي الافريقي للرقص الفلكلوري بتيزي وزو.

-المهرجان الدولي للشرائط المرسومة بتيبازة.

ب/ الآثار: هناك العديد من الآثار المختلفة الموجودة في العديد من الولايات الجزائرية نذكر منها:

***جميلة:** تقع على بعد 50كلم من مدينة بسطيف شرق العاصمة الجزائر، أسسها الإمبراطور الروماني نرفى تراجان في العامين 96-98 م وتوسعت في القرنين الثاني والرابع ميلادي.

[1] - نشرية خاصة بوزارة الثقافة الجزائرية، 2006 .

***بقالمة:** كانت قديما مدينة نومي دية هامة وأصبحت مستعمرة فينيقية ومن ثم استقرت بها مستعمرة رومانية في عهد ترجان، ويوجد بها أحد أجمل المسارح الرومانية في المنطقة.

***تبسه:** صارت (thefts) القديمة، أحد أهم المستعمرات الرومانية منذ 146 ق.م، وهو تاريخ سقوط قرطاج، ونجد من بين أهم المعالم الأثرية في المنطقة سور تبسه القديم، يعود تاريخه إلى القرن السادس، به أربعة أبواب (باب كركلنا/قوس النصر /معبد منرقا يعود إلى بداية القرن الثالث مزينة جدرانه بفسيفساء جميلة).

***مداور:** يقع بالقرب من مدينة عنابة، وعلى ارتفاع 1100 م عن سطح البحر، واشتهرت بفلاسفتها، منهم ابوليوس، صاحب كتاب الحصان الذهبي، والقديس اوقستان ابن طاغست (سوق اهراس)

***تيبازة:** المسماة " جوهرة الصنوبر " والتي سكنها أناس منذ 12000 سنة قبل الميلاد تقع على بعد 50 كلم من العاصمة الجزائرية، بموقع يتوسط البحر والجبل، لذا اختارها الفينيقيون على طريق قرطاج، وأصبحت مستعمرة لاتينية إبان إمارة كلوديوس، في القرن الاول الميلادي، لتتحول إلى مستعمرة رومانية في القرن الثاني للميلاد، كما نجد أيضا مدينة شرشال، التي كانت تسمى موريطانيا القيصرية، والتي اعتبرت من بين أهم المدن الرومانية لشمال إفريقيا، وقد احتفظت بالعديد من المباني، التحف، المنقوشات، فسيفساء، وتماثيل وأعمدة ذات أهمية نادرة، كما تتوفر العديد من الحظائر وهي كالتالي:

الجدول رقم(01): الحظائر الوطنية

اسم الحظيرة	المساحة(الهكتار)
ثنية الحد (تسمسيلت)	3424
الشريعة (البليدة)	26587
تازا (جيجل)	300
جرجرة (تيزي وزو_ البويرة)	18550
غوراية (بجاية)	2080
بلزمة (باتنة)	26587
القالة (الطارف)	76438
تلمسان (تلمسان)	8225.04
الطاسيلي (اليزي)	45000
الهقار (تمنراست)	114000

Source : Algérie ،les parcs nationaux www.algerie .monde.com

ما نلاحظ من الجدول هو أن الحظائر موزعة على كامل التراب الوطني، فحظيرة الطاسيلي تعد أكبر حظيرة وطنية. ومن أهم الحظائر نجد:

- **الحظيرة الوطنية لثنية الحد:** في أفق السهول العالية الشامخة الشاسعة تظهر غابة كثيفة وسلسلة جبلية حيث تكسو هذه الغابة أشجار أرزية متغلغلة في الماء ومن هنا تظهر الحظيرة الوطنية لثنية الحد بولاية تيسمسيلت هذه الحظيرة ألهمت كل المؤرخين والمستكشفين والجنود والقديسين عبر الأزمنة، ورغم ما تعرضت له من طرف المستعمرين إلا أنها احتفظت بطابعها المتميز، ولقد أثبتت البحوث العلمية أن الحظيرة تدخل في إطار التوازن البيولوجي حيث تدرج في المدن الجغرافية، وفي فترة الاستعمار أصبحت المنطقة مط أنظار وإعجاب المستعمر حيث بني الحصن العسكري في أفريل 1843واستقطبت هذه العجائب المندوب المالي Jordan فبنا فيها قصر صغير وكان يتردد عليه كل صيف لمدة 36 سنة وبعد الاستقلال

قررت الحكومة الجزائرية حماية هذه الأرزية التي تتربع على مساحة قدره 3424 هكتار وتحويلها إلى محمية طبيعية أو بالأحرى حظيرة وطنية وهذا وفق المرسوم رقم 495/83 المؤرخ في 23جويلية 1983[1].

الحظيرة الوطنية للقالة (الطارف): مساحتها76438هكتار تتميز بنظام غابي وبحري خاصة لما تحتويه من ثروات حيوانية وغابية ومائية وطيور نادرة وهي محمية وطنية وتعتبر من أهم المزارات في الجزائر، وهي مصنفة من طرف اليونسكو ضمن المناطق الرطبة.

الحظيرة الوطنية لتازة(جيجل): تتميز بمنحدرات صخرية وشواطئ وجبال ووديان يعيش فيها نوع نادر من القردة، صنفتها اليونسكو ضمن الشبكة العالمية لمحميات المحيطات الحيوية.

الحظيرة الوطنية لقورايا(بجاية): تمتد على مسافة 3000هكتار من الساحل مشكلة مناظر رائعة وغابات هامة ولها ثروات حيوانية ونباتية نادرة. نظرا للطبيعة التي تتميز بها.

04/البحيرات : تزخر الجزائر ببحيرات روعة في الجمال نلخصها في أجمل بحيرتين :

بحيرة الضاية: أن تجد كنز من كنوز الطبيعة التي لا يعرفها إلا القليل فذلك متعة الاكتشاف، وأن يكون هذا الكنز اسما من أسماء الطبيعة العذراء فذلك إحساس بالبيئة وحب للسياحة البيئية، بحيرة الضاية هي بحيرة تمتد على مساحة هكتارين هي أعلى بحيرة في الجزائر، تقع بوسط جبال الأطلس البليدي بالجهة الغربية في أعاليه بين بلديتي عين الرمانة(البليدة) وتمزقيدة (المدية) ويوجد بها ضريح سيدي براهيم كما يوجد مقام الشهيد (تامزقيدة) على ربوة ترتفع بـ 1300متر على سطح البحر وهو نصب يخلد شهداء المنطقة[2].

بحيرة الرغاية: تعد بحيرة الرغاية من أسحر المناطق الطبيعية في الجزائر تبلغ المسافة من وسط الجزائر العاصمة حوالي 30كلم و14كلم عن مقر ولاية بومرداس وتتربع على مساحة 1500هكتار ويبلغ طول البحيرة حوالي 2كلم وعرضها 500متر وعمقها 5أمتار وتتوزع المنطقة الرطبة لبحيرة الرغاية على إقليمي هراوة ورغاية، وتعد الوحيدة التي نجت من التجفيف في منطقة متيجة في العهد الاستعماري، وتعتبر إرثا تاريخيا لاحتوائها على جسور الأتراك والقادوس وأثار تاريخية قديمة يعود تاريخها إلى العهد العثماني، وتعتبر المنطقة الرطبة لبحيرة الرغاية هي ثروة طبيعية محمية ومصنفة ومسجلة ضمن

[1] _ مزة بكاي، الحظيرة الوطنية لثنية الحد، جريدة **السياحي**، الجزائر، العدد7، 17-23جويلية2014، ص6.

[2] _ إسماعيل قاسمي، رحلة إلى الضاية، جريدة **السياحي**، الجزائر، العدد35، 6-12أفريل 2015، ص 8.

اتفاقية"رمسار" في جوان2006م، وتتربع البحيرة على ثروة حيوانية وتضم جزيرة بونطاح أو ما يعرف بحجرة بونطاح حيث تعتبر موقع مثالي لتعشيش أنواع كثيرة من الطيور المهاجرة بمجموعة 206صنف محصى منها 82مائي حوالي55صنف من العدد الإجمالي محمي وفقا للقوانين الجزائرية ومنهم 4أصناف مهددة بالانقراض ومسجلة ضمن القائمة الحمراء الدولية، كما تحتوي على 21 صنف من الثديات و170 صنف اللافقاريات وتتوفر على ثروة نباتية مقدرة بـ233صنف من النباتات ومنها نبتة نادرة تسمى "عشبة البوسيدونية[1]

والهدف من هذه الحظائر هو[2]:

- الحفاظ على الحيوانات والنباتات والتربة وما في باطن الأرض والغلاف الجوي والمياه ورواسب المعادن والحضريات.

-الحفاظ على أي تنوع نادر خارج عن المألوف يثير الانتباه، كالمواقع التاريخية والتشكيلات الصخرية الاستثنائية، وأنقاض وبقايا النقوش على الصخور.

ولكن تبقى هذه الثروة غير مستغلة بكيفية فعالة، إذ لا تزال أكثر من 60% منها على حالتها الطبيعية، وبالنسبة لما هو مستغل بشكل طبيعي لا يتجاوز 50 منبعا وهي مؤجرة للخواص من طرف البلديات عن طريق المزاد العلني دون الحصول على حق الامتياز القانوني الذي تمنحه وزارة السياحة.

تسمح هذه النعمة الطبيعية بإقامة عرض سياحي حموي تنافسي، لو تستفيد من استثمارات كافية لاستغلالها وتثمينها، حيث يفترض أن تتحول إلى منتوج سياحي هام من شأنه توفير مناصب عمل دائمة وإحداث نشاطات تجارية تمكن من تدعيم التنمية المحلية.

05/ الحمامات المعدنية

تزخر الجزائر بعدد كبير من المنابع الحرارية والأحواض المعدنية، فهي تعد أحد أوجه قطاع السياحة في الجزائر. حيث تجاوزت سمعة البعض منها الحدود الوطنية، نظرا لنوعية مياهها الحموية العالمية الجودة والتي تشتهر باستعمالاتها العلاجية للعديد من الأمراض، كما أنها مناسبة للاستمتاع والراحة، لجمال مواقعها الطبيعية الأخاذة، وبعد استعمال مياه هذه المنابع في الجزائر تقليدا يضرب بجذوره إلى عهد الرومان الذين اهتموا بالمصادر الحرارية في القرن السادس ميلادي إذ كان لها مفهوم ديني، حيث بينت إحدى

[1] _ إيمان حليمي، بحيرة الرغاية بالجزائر، جريدة السياحي، الجزائر، العدد7، 17-23جويلية2014، ص06.

[2] _ قرار رقم459_83، الصادر بتاريخ 23_8_1983، المتعلق بحماية الموارد والنظم الايكولوجية الطبيعية في الجزائر، الجريدة الرسمية الجزائرية.

الدراسات التي قامت بها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية وجود 202 منبع للمياه المعدنية يرتكز اغلبها في الشمال، والتي تتميز بخاصيات علاجية مؤكدة[1]. وهناك أيضا إمكانية أخرى للعلاج الطبيعي في مركز "طلاس وتيرابي" بسيدي فرج الذي يقدم خدمات العلاج بمياه البحر والاستجمام والتدليك، وإعادة اللياقة البدنية بالاعتماد على مختصين في هذا المجال. بالإضافة إلى العلاج عن طريق الطمي والدفن في الرمال في بعض مناطق صحراء الجزائر، مثلما هو الشأن في مدينتي بسكرة ووادي سوف.

حسب المرسوم التنفيذي 94- 41 المؤرخ في 29 يناير 1994 المتضمن تعريف الحمامات المعدنية وتنظيم حمايتها واستغلالها، الذي نص على مايلي[2]:

- تعد حماية مياه الحمامات المعدنية ذات منفعة عمومية تتكفل بها الأجهزة المختصة في الدولة.
- يجب أن تكون مياه الحمامات المعدنية محل مراقبة مستمرة من طرف أجهزة الدولة.
- لا يجوز القيام بأعمال حفر أو عمل جوفي داخل نطاقي الحماية لمنبع بئر مصرح بالمنفعة العمومية إلا بترخيص من المصالح الخاصة.
- يحضر القيام داخل نطاقي الحماية بنشر الأسمدة العضوية البشرية الأصل أو الحيوانية الصناعية، وتفريغ القمامات المنزلية أو غيرها، وجميع الأشغال التي من شأنها أن تعكر نوعية المياه أو تنقص منسوبها.
- تهدف مراقبة مياه الحمامات المعدنية إلى التحكم في استقرار المياه ونوعيتها وكذلك المنشآت المعدنية للجذب والنقل والاستشفاء.

المطلب الثاني: الاستراتيجيات السياحية بعد الإصلاحات الاقتصادية

عرفت نهاية الثمانينات عدم استقرار سياسي واقتصادي وانقلاب امني وكذا تفجر الوضع الاجتماعي، بعد أحداث 05 أكتوبر 1988، التي مهدت الطريق للانفتاح الاقتصادي والسياسي بالجزائر وعرفت هذه المرحلة أزمة حقيقية للاقتصاد الجزائري، نتيجة تراجع المداخيل النفطية بسبب انهيار الأسعار العالمية للنفط، هذا ما أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي إلى 0.6 بالمائة و وتراجع الدخل الفردي ما بين 04.3% و 15%ابتداء من 1988، كما تراجعت الاستثمارات بنسبة 04.2 % ضف إلى ذلك ارتفاع نسبة التضخم إلى 76.5 %، وارتفاع الأسعار بشكل مفاجئ وكبير وصلت إلى 30% سنويا سنة 1992.

[1]- الديوان الوطني للسياحة، **الحمامات المعدنية منتوج خاص**، مجلة الجزائر سياحة، العدد33، بدون سنة نشر، ص14.

[2]- الجريدة الرسمية رقم 07جانفي1994، **تعريف الحمامات المعدنية وتنظيم حمايتها واستعمالها واستغلالها**.

كما ارتفعت نسبة البطالة إلى 20.2 % سنة 1991، هذا ما أدى بالدولة إلى التفكير بشكل جدي في عملية إصلاح شاملة لكافة القطاعات، فجاء بذلك صدور دستور 1989، الذي كرس الانفتاح السياسي والاقتصادي للجزائر، وإيمانا من الحكومة الجزائرية، بأهمية القطاع السياحي في عملية التنمية، لما تزخر به الجزائر من مؤهلات ومناطق جذب مهمة، فقد خصص لهذا القطاع عدة مشاريع لكنها اصطدمت فيما بعد بالمشكل الأمني في الجزائر الذي عرفته خلال عشرية كاملة من الزمن، لذلك سنقسم هذه الفترة إلى مرحلتين كما يلي :

01/ مرحلة 1990الى 2000: عرفت هذه المرحلة صدور قانونين مهمين في تاريخ الاقتصاد الجزائري الحديث، أولهما قانون النقد والقرض 10/90 وقانون الاستثمار اللذان أعطيا حرية ودفع للاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

أ – قانون النقد والقرض 10/90: مثل هذا القانون بداية الانفتاح الاقتصادي على الرأسمال الأجنبي و الخاص، والذي تزامن مع الحالة المزرية للاقتصاد الوطني آنذاك، وقد صدر هذا القانون في 1990/04/18، إذ سمح للأجانب والجزائريين غير المقيمين بتحويل رؤوس أموالهم إلى الجزائر لتمويل نشاطاتهم .

ب – قانون الاستثمار: من اجل تشجيع الاستثمارات المحلية والخارجية في الجزائر، تم صدور القانون رقم 93 – 12 المؤرخ في 1993/10/05، الذي تم بموجبه إلغاء التفرقة بين المتعاملين العموميين و الخواص، وكذا بين الجزائريين والأجانب، كما نص أيضا على ترقية الاستثمارات وفق ما يتطلبه نظام اقتصاد السوق

ج–خوصصة القطاع السياحي في الجزائر: بدأ التوجه إلى قطاع الخوصصة منذ سنة 1988، وذلك بإيعاز من المؤسسات المالية الدولية التي كانت تفرض على الجزائر برامج وإصلاحات اقتصادية، وحسب القانون الجزائري أعطيت عدة تعاريف للخوصصة نذكر منها:

الخوصصة هي: "سلوك يقتضي من خلاله تقليص دور الدولة، أو الرفع من دور الخواص في ظل نشاط أو حيازة لوسائل الإنتاج "

حسب الأمر رقم 95-22 من القانون الجزائري الذي يعرف الخوصصة بأنها تتجلى في نقل الملكية من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص، ويتم ذلك من خلال تحويل مجمع، أو جزء من الأصول المادية، أو المعنوية أو الرأسمالي الاجتماعي للمؤسسات العمومية، لصالح أشخاص ماديين أو معنويين أو خواص[1].

تقوم الخوصصة على مبدأ حماية المصالح الوطنية، ومبدأ شفافية عملية الخوصصة في الاستفادة منها وكذا تعتمد على مبدأ التدرج وعدم التمييز ولذلك انشأ المشروع الجزائري مجلسا للخوصصة، يوضع تحت تصرف سلطة المؤسسة المكلفة بتطبيقها وتشكيل لجنة لمراقبة عملية الخوصصة .

هناك العديد من الأسباب التي جعلت الجزائر تنتهج الخوصصة كخيار اقتصادي سواء في القطاع السياحي أو غيره من القطاعات، ومن بين هذه الأسباب نجد :

_ التسيير غير الكفء وغير الفعال للموارد البشرية والمادية للمؤسسة العمومية .

_ الاختلال المالي الذي عرفته الجزائر، خاصة بعد أزمة 1986.

_ ارتفاع عبئ الدين العمومي، إذ وصلت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى 73 %

_ التضخم الذي أدى إلى زيادة النفقات العامة.

د/مؤشرات السياحة الجزائرية للفترة (1990-2000) :

عرف النشاط السياحي خلال هذه الفترة تباطؤ ملحوظ، وهذا راجع للأسباب التالية:

_ الوضع الأمني السيئ للدولة خلال هذه العشرية.

_ تميز النشاط السياحي بالجزائر بالموسمية.

_ نقص قدرات الاستقبال ذات المستوى العالي.

_ نقص النشاطات الثانوية، كالصناعات التقليدية.

_ ضعف التمويل الموجه للقطاع السياحي.

_ ضعف البنية التحتية.

[1] - المادة الاولى من الامر رقم 95 -22 الصادر سنة 1995، والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية .

_ عدم وجود إستراتيجية واضحة لتطوير القطاع.

02/الفترة الممتدة من 2000 إلى يومنا هذا:

عرفت بداية الألفين عودة الأمن و الأمان إلى ربوع الوطن، من خلال قانون المصالحة الوطنية الذي جاء به رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، وصار لازما على الدولة الجزائرية تنويع المداخيل خارج قطاع المحروقات، فأعطت الدولة أولوية قصوى لدعم قطاع السياحة في هذه المرحلة، وتعزز ذلك من خلال ما جاء على لسان رئيس الجمهورية، الذي اعتبر ان السياحة محور استراتيجي مهم، فتم إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات الداعمة للقطاع، والتي نذكر منها:

أ – قانون متعلق بالمواقع السياحية ومناطق التوسع السياحي:

جاء القانون رقم 03-03 الصادر بتاريخ 2003/02/17، لحماية وترقية وتسيير مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية، من أي استغلال غير عقلاني يضر بالصورة السياحية لهذه المناطق وتضمن هذا القانون ما يلي [1]:

_ محاربة الاستغلال غير المشروع للأراضي والبناءات الغير مرخصة قانونيا، ويتم ذلك بتوقيف هذه الإشغال أو تهديم البنايات وإعادة المواقع لأصلها .

_ يتولى ضباط وأعوان الشرطة القضائية، مفتشي السياحة، مفتشي التعمير ومفتشي البيئة مراقبة وحماية مناطق التوسع والمواقع السياحية، وتحديد إجراءات الحماية اللازمة .

_ إنشاء صندوق لتدعيم الاستثمارات السياحية.

_ وضع التدابير اللازمة في إطار قوانين المالية، لتشجيع ودعم الاستثمارات ذات الطابع السياحي .

ب-قانون متعلق بالتنمية المستدامة للسياحة:

نص القانون رقم 03-01 المؤرخ في 203/02/17، على تحديد شروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية، بهدف توفير محيط ملائم ومحفز من اجل دعم ما يلي:

_ تطوير الشراكة وترقية الاستثمار السياحي.

[1] - الجريدة الرسمية رقم 11، الصادرة في 2003/02/19 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية.

_إدماج صورة الجزائر السياحية ضمن الأسواق السياحية العالمية.

_ رفع قدرات الإيواء والاستقبال من خلال النهوض بالمؤسسات الفندقية و السياحية.

_تطوير النشاطات السياحية والرفع من جودة الخدمات المقدمة.

_ تلبية حاجات المواطنين السياحية .

_ تنمية وترقية الشغل في الميدان السياحي .

_ تثمين التراث السياحي الوطني .

ج – قانون متعلق باستغلال الشواطئ:

يهدف القانون رقم 03-02 المؤرخ في 2003/02/19، المتعلق باستغلال الشواطئ إلى ما يلي[1]:

_ حماية الشواطئ للاستفادة منها .

_ توفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة، تستجيب لحاجيات المصطافين.

_تحسين إقامة المصطافين والخدمات المرافقة.

_ تحديد نظام تسلية مدمج ومنسجم في النشاطات السياحية الشاطئية .

كما تم تحديد شروط يجب ان تتوفر عليها الشواطئ، نذكر منها :

_ قابلية الاستعمال وعدم تشكيلها خطر على مستعمليها .

_ وجود ممر مهيأ للدخول إليها وتتوفر على موقف مهيأ للسيارات.

_ وجود تجهيزات صحية ملائمة مع وجود مجموعة أعوان الأمن والعلاج الاستعجالي.

_ ان تتوفر على مجموعة التجهيزات المرتبطة باستغلال الشواطئ.

[1] - الجريدة الرسمية رقم 11، الصادرة في 2003/02/19، القانون المتعلق باستغلال الشواطئ (القانون 03-01).

المطلب الثالث: مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني.

حسب إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة لسنة 2004، فان القطاع السياحي يمثل 03.9 % من قيمة الصادرات، و 09.5 % من نسبة الاستثمارات المنتجة، 08.1 % من الناتج المحلي الخام، وتصنف الجزائر من حيث حصة السياحة في الناتج المحلي الخام في المرتبة 147 من مجموع 174 دولة، وعليه لا تزال حصة الجزائر جد ضئيلة، من السوق السياحي العالمي، بسبب العجز المسجل في هياكل الاستقبال والخدمات الأخرى، وغيرها من المشاكل التي تعيق الاستثمارات السياحية، كالعقار السياحي، ومشكل تمويل الاستثمارات السياحية نتيجة غياب بنوك متخصصة في تمويل السياحة، ويمكن توضيح مساهمة قطاع السياحة في الناتج الوطني الخام، من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (02): مساهمة السياحة في الناتج الوطني الخام.

السنوات/البيانات	الناتج الإجمالي الوطني مليون د.ج	الناتج الإجمالي لقطاع السياحة مليون د ج	مساهمة السياحة في الناتج الإجمالي %
1995	2446685,6	38359	01.56
1996	3154349,9	45808,2	01.45
1997	3412982,8	52251,1	01.52
1998	3579683,3	55949,5	01.56
1999	4172838,1	59793,2	01.43
2000	511643,3	63409,2	01.23
2001	5267040,4	69158,2	01.31
2002	55856792	76106,3	01.36
2003	6287347,9	81148,5	01.29
2004	7279456,1	85416,2	01.37

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات من الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول نلاحظ، ان للقطاع السياحي بالجزائر مساهمة جد محتشمة، في الناتج الوطني فهي لم تتعدى نسبة 01.43 % حتى سنة 1999، أي بقيمة 59.793.2 مليون دينار جزائري، ثم تنخفض هذه النسبة إلى 01.23% فقط سنة 2000، بالرغم من كل المجهودات المبذولة من طرف الدولة لتحسين أداء القطاع، إلا ان هذه المساهمة في الناتج الوطني الخام وصلت إلى 01.37% فقط سنة 2004 أي بقيمة 85.416، 2 مليون دينار جزائري، وهي قيمة بعيدة عن المستوى المطلوب مقارنة مع ما تزخر به الجزائر من قدرات مهمة في المجال السياحي من جهة، ومع ما تم بذله من جهود من جهة أخرى .

ان السائح الجزائري عموما يفضل قضاء عطله خارج الوطن، والوجهة الأولى للجزائريين هي تونس وفرنسا بشكل كبير، والجدول الموالي يبين إيرادات ونفقات الجزائر من السياحة:

الجدول رقم (03): إيرادات ونفقات الجزائر من السياحة.

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنوات	المداخيل	المصاريف	الرصيد
1995	32	186	143-
1996	45	188	116-
1997	28	144	195-
1998	74	269	195-
1999	80	250.9	170.9-
2000	95.7	192.5	96.8-
2001	99.5	193.9	94.4-
2002	110.7	248	137.3-
2003	112	255	143-
2004	178.5	380.9	202.4-
2005	184.3	370	185.7-
2006	215.3	380.7	165.4-
2007	218.9	367.7	148.8-
2008	300	394	94-

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر

يمكن ان نلاحظ من خلال الجدول ان الرصيد السياحي للجزائر، منذ سنة 1995 وهو سالب، وهذا مرده، إلى ان الجزائر تقوم بالطلب على الخدمات السياحية أكثر مما تعرضه، أي ان المبالغ التي ينفقها السائح الجزائري بالخارج، تفوق ما يتم جلبه من عملة إلى الداخل، إلا ان هذه المداخيل في تحسن ملحوظ، وهذا ما يفسره ارتفاع هذه الأخيرة من 32 مليون دولار أمريكي سنة 1995، إلى 178.5 مليون دولار أمريكي سنة 2004، وهذا راجع للجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية، إذ بلغ حجم الإيرادات السياحية لسنة 2008 ما قيمته 300 مليون دولار أمريكي، بمعدل نمو قدره 37% مقارنة بسنة 2007، لكن بالرغم من الزيادة في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر في السنوات الأخيرة، إلا ان المبلغ المنفق بالعملة الصعبة،

من قبل الجزائريين المقيمين بالخارج، يبقى مرتفع مقارنة مع ما يتم إنفاقه من قبل غير المقيمين، وهذا ما يفسر فشل الاستراتيجيات السياحية الجزائرية في استقطاب السائح الجزائري .

يمكن اعتبار السوق السياحي التونسي من أكثر الأسواق المنافسة للسوق الجزائري وأكثر الأسواق جذبا للسياح الجزائريين، وهذا راجع للعلاقات السياسية الجيدة بين البلدين من جهة، وقربها من الجزائر وتقديمها لخدمات بأسعار منافسة ومناسبة لجميع الطبقات والفئات من جهة أخرى، والجدول أدناه يبين أهم الدول المستقبلة للسواح الجزائريين، حتى سنة 2006.

الجدول رقم (04): أهم الدول المستقبلة للسواح الجزائريين (2006)

الدولة	تونس	فرنسا	السعودية	اسبانيا	المغرب	تركيا
عدد السياح	638000	316000	115407	86000	36000	32000
نسبة الزيادة	%10	20، 5%	%04	%07	%22.5	%22

المصدر: تقارير من وزارة البيئة، تهيئة الإقليم والسياحة 2009

نلاحظ ان عدد السياح المغادرين من الجزائر إلى تونس، وصل إلى 63800 سائح سنة 2006، أي بزيادة قدرها 10 % مقارنة بسنة 2005، وهي متمثلة أساسا في سياحة الشباب، إما السعودية فبلغ عدد السياح الجزائريين الوافدين إليها حوالي 115404 سائح، وهي متمثلة في السياحة الدينية بصفة خاصة، وزادت سياحة الإعمال نحو كل من المغرب ب 22.5 % وتركيا ب 22% .

من جهة أخرى هناك زيادة معتبرة في نسبة السياح الوافدين إلى الجزائر، من بعض الدول التي لم تكن تمثل نسبة كبيرة من قبل، والجدول الموالي يبين أهم السبع دول المرسلة للسياح إلى الجزائر حتى سنة 2008.

الجدول رقم (05): أهم الدول المرسلة للسياح إلى الجزائر (2008)

الدولة	فرنسا	الصين	اسبانيا	ايطاليا	تركيا	ألمانيا	بلجيكا
عدد السياح	170583	20488	20000	15477	11323	10961	6051
نسبة الزيادة%	0.80+	15.0+	01.80+	06.51-	0.08+	07.70-	20.86-

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة 2010

نلاحظ من الجدول أن فرنسا تعتبر أهم الدول المرسلة للسياح، نحو الجزائر إذ وصل العدد إلى 170583 سائح سنة 2008 لكن بزيادة ضعيفة قدرها 0.8 % فقط، إذ ما قورنت بالصين التي سجلت زيادة معتبرة قدرها 15 % بينما عدد السياح الايطاليين فتراجع ب 6.51 %، وتراجع السياح الألمان ب 7.7 % والبلجيكيين ب 20.86 % وهذا مقارنة بسنة 2007.

كما تساهم السياحة في خلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة وهذا ما يؤدي إلى امتصاص البطالة، والجدول الموالي يبين إحصائيات حول قطاع التشغيل السياحي بالجزائر.

الجدول رقم (06): تطور طاقات التشغيل السياحي في الجزائر

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
عدد عمال القطاع السياحي	82000	95000	100000	103000	165000	177000
إجمالي العمال بالجزائر	5725921	6228772	6456414	6684056	7798412	8044220
حصة القطاع من إجمالي العمالة%	1.43	1.52	1.54	1.54	2.11	2.13

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة 2010

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن مساهمة القطاع السياحي في إجمالي العمالة، في تزايد مستمر من سنة الأخرى، فقد وصلت حصة القطاع السياحي من إجمالي العمالة سنة 2005، نسبة 2.13 %، إي 17200 عامل في القطاع، من أصل 8044200 من إجمالي العمالة في الجزائر، وهذه الإحصائيات تبين أن مساهمة القطاع السياحي الجزائري في العمالة لا يزال ضعيف جدا، وبعيد عن المستوى المطلوب.

المبحث الثاني: تطور الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر

للصناعات التقليدية والحرفية دور مهم في تنمية السياحة وتطورها، فحسب المنظمة العالمية للسياحة، فإن الصناعات التقليدية تمثل10% من إيرادات السياحة العالمية، لأنها تعبر عن ثقافة الشعوب وماضيها وحاضرها، وعليه فان الصناعات التقليدية، منتوج متنوع بتنوع وخصوصية عادات وتقاليد كل منطقة من مناطق الوطن(الفخار، الخزف الفني، النسيج، الزرابي، الحلي، النحاس، الجلود، الحلفاء، الآلات الموسيقية، الخشب والزجاج)، وما يصبغ عليه صفة التميز، إلا أن ذلك لا يعني عدم إمكانية تعرضه للمنافسة لوجود منتجات قريبة منه في السوق الدولي، وهو ما يستدعي بالضرورة تدعيمه وتطويره وإيجاد المناخ الملائم لإحياء ما أهمل أو ما هو في طور الإهمال وترقية ما هو موجود"[1].

المطلب الأول: خصائص الصناعات التقليدية والحرفية وعلاقتها بالسياحة.

1/ خصائص الصناعات التقليدية والحرفية.

للصناعات التقليدية و الحرفية دور مهم في إبراز المعالم الثقافية و الحضارية للدولة، فهي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في التنمية السياحية و عليه فلقطاع الصناعات التقليدية مكانة كبيرة في زيادة المداخيل السياحية من خلال اقتناء السواح، للتحف و التذكارات للبلد المزار، و الصناعات التقليدية و الحرفية تتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:

تعتمد على المواد المحلية في غالب الأحيان.

_ الاستثمار في الصناعات التقليدية لا يتطلب رؤوس أموال كبيرة.

_ تقوم بخلق التوازن بين المدن و القرى.

_ تساهم في رفع الادخار و الاستثمار.

_ المحافظة على الموروث الثقافي و الحضاري للدولة.

_ يعبر منتوج الصناعات التقليدية عن خصائص و مميزات و كذا العادات و التقاليد للمنطقة.

_ الأعمال الحرفية هي منتوجات مشخصة، تظهر فيها بصمة الحرفي بشكل مباشر.

_ تعتبر من أبرز ملامح مقومات الشخصية الوطنية، من خلال المساهمة في تحقيق التواصل بين الماضي و الحاضر و ترسيخ الهوية الثقافية، و بث روح الأصالة و الانتماء للأجيال الماضية والحاضرة.

[1]- زعباط عبد الحميد، **الملتقى الدولي حول واقع الصناعات التقليدية**، بشار، 2003.

للصناعات التقليدية دور مهم في عملية التنمية السياحية لكونها تساهم في خلق مناصب شغل وامتصاص البطالة، و عليه فإن الصناعات التقليدية اليوم أصبح لها دور هام، لا ينحصر فقط في كونها شاهد على الماضي أو على ثقافة معينة، بل في إمكان هذا القطاع أن يأتي بحلول لقضايا راهنة، و أن تساهم في بلوغ أهداف مستقبلية، و الدولة الجزائرية حاولت الاهتمام بهذا القطاع و قامت بإنشاء وزارة تسمى بوزارة السياحة و الصناعات التقليدية تشرف على القطاع و تحاول تطويره بوسائل عدة، و كذا تم إنشاء الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية و الحرفية، لذا سنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على واقع الصناعات التقليدية في الجزائر و الإجراءات المتبعة لتطوير هذا القطاع الذي يعد جزءا لا يتجزأ من صناعة السياحة ككل.

2/ مراحل تطور الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر:

عرف قطاع الصناعات التقليدية والحرفية بالجزائر، محطات مهمة في تاريخ تطويره، يمكن ذكرها في مايلي:

المرحلة الأولى من 1962إلى1991:

أولت الدولة الجزائرية الاهتمام بالعديد من القطاعات. من بينها قطاع الصناعات التقليدية، إذ تم إنشاء مديرية الصناعات التقليدية تحت وصاية وزارة التصنيع و الطاقة وذلك سنة1962، و تكفلت هذه المديرية بتطوير المؤسسات الصناعية التقليدية الحديثة أو التقليدية، و في سنة 1963تم إلحاق الصناعات التقليديه بوزارة الشباب والرياضة و السياحة[1]، وفي ماي، 1964 تم تحويل إدارة إنتاج الصناعات التقليدية إلى وزارة السياحة، و قد حدد هذا القرار تسعة عشرة مركزا للصناعات التقليدية بالإضافة إلى مركز مدرسة الصياغة، و في سنة 1963 تم إنشاء المكتب الوطني للصناعات التقليدية الجزائرية، وفي سنة1965 تم إلحاق مديرية الصناعات التقليدية بوزارة الصناعة و الطاقة، وسنة 1973 أخذت مديرية الصناعات التقليدية تسمية جديدة و هي مديرية الصناعة التقليدية و الحرفية تحت وصاية وزارة الصناعة و الطاقة.

– في سنة 1983 تم صدور المرسوم رقم (83–550) المتضمن تنظيم سجل الصناعات اليومية والحرف المحدث بواسطة القانون (82–12)، حيث ينقسم هذا السجل إلى قسمين :

– سجل الصناعات اليدوية و يسجل فيه جميع الحرفيين الفرديين.

– سجل الحرف ويسجل فيه جميع التعاونيات الحرفية.

[1] _الجريدة الرسمية رقم **5**، المؤرخ في 23نوفمبر، 1962، ص54.

المرحلة الثانية.1992- 1995 :

في سنة 1992، تم إصدار النصوص المتعلقة بإنشاء الفرق الوطنية للحرف، و الغرف الجهوية للحرف و عددها ثمانية غرف، بالإضافة إلى الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية، بمرسوم تنفيذي رقم02-10 بتاريخ 1990/11/19، مهمة هذه الغرف هي الدفاع عن المصالح العامة للقطاع، لحماية هذه الحرف و ترقيتها، كما تعتبر نقطة التقاء الحرفيين.

المرحلة الثالثة: 1996-2002.

في هذه المرحلة تم صدور أول مرسوم رئاسي تحت رقم 01/99 بتاريخ 1999/11/11، حدد القواعد التي تحكم الصناعات التقليدية و الحرفية، وقد عرفت الصناعات التقليدية و الحرف، على أنها كل نشاط إنتاج أو إيداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي، و تمارس بصفة رئيسية و دائمة في شكل مستقر أو متنقل أو معرضي[1] في المجالات المتمثلة في:

-الصناعات التقليدية و الصناعات التقليدية الفنية: وهو ما صنع و يغلب عليه الطابع اليدوي، ويستعين الحرفي أحيانا بآلات لصنع أشياء نفعية.

_الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد : هي كل صنع لمواد استهلاكية عادية لا تكتس طابعا فنيا خاصا و توجه للعائلات و للصناعة و الفلاحة.

- الصناعة التقليدية و الحرفية للخدمات: و هي مجمل النشاطات التي يمارسها الحرفي و التي تقدم خدمة خاصة بالصيانة أو التصليح أو الترميم الفني، باستثناء تلك التي تسري عليها أحكام تشريعية خاصة.

في 09مارس 1997تم صدور مرسوم تنفيذي يتعلق بالغرفة الوطنية للصناعات التقليدية و الحرفية التي تشرف على 20 غرفة وطنية، وهي بذلك الممثل الوطني لهذه الغرف.

الوزارة المكلفة بالصناعات التقليدية: يخضع التطير السابق الذكر إلى كتابة الدولة للصناعات التقليدية التابعة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تتواجد بها مديرية للصناعات التقليدية والحرف (إلى غاية جوان2010)

[1]- خالد حاج طاهر، **تطور قطاع الصناعات التقليدية و الحرف في الجزائر**، الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية و الحرفية ط 2، الجزائر، 2009، ص23.

المرحلة الرابعة: مرحلة العمل من أجل التنمية المستدامة لقطاع الصناعات التقليدية والحرف(من 2003الى يومنا هذا)

يتضمن هذا المخطط مجموعات المحاور الأساسية لتطوير قطاع الصناعات التقليدية و الحرفية في الجزائر، و التي نذكر منها:

-تحديد أهداف قطاع الصناعات التقليدية، المتمثلة في تطوير الشغل من خلال تقديم التسهيلات اللازمة.

-تحسين نوعية المواد و الخدمات الإنتاجية.

-المشاركة في مجهودان الإدماج الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.

-المساهمة في التصدير خارج المحروقات.

كما اتخذت عدة إجراءات تحفيزية لتحقيق الأهداف السابقة الذكر من خلال التدابير التالية:

-ملائمة و ليونة الجهاز التنظيمي و التشريعي

تنظيم و تحسين التموين عن طريق توفير المواد الأولية و التجهيزات الضرورية، وذلك بإشراك غرفة الصناعات التقليدية و الحرفية في عملية استيراد كميات تغطي احتياجات السوق، و كذا تعبئة نشاطات وأعمال التحسين و التعميم في اتجاه الحرفيين للانضمام و التجمع في شكل تنظيمات، كما تمول هذه العمليات لمساهمة الحرفيين، غرف الصناعة التقليدية و الحرفية، البنوك (قرض بنسبة منخفضة) و الدولة(إعفاء هذه العمليات من الحقوق الجمركية و الرسوم)[1].

-تحسين منظومة الاتصال و الإعلام، من خلال الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية، و أيضا نشر وطبع وتحسين لفهرس الحرفيين، و كذا إنجاز الأفلام الوثائقية و المنشورات و الصور.

3/ السياحة وعلاقتها بالصناعة التقليدية والحرفية.

أولا العلاقة المتبادلة بين السياحة والصناعة التقليدية والحرفية:

لا يخفى على احد الترابط العضوي والمفصلي بين الصناعات التقليدية والسياحة حيث تلعب الصناعات التقليدية دورا مهما في تدعيم وترقية القطاع السياحي فهي تمثل10% من إيرادات السياحة حسب المنظمة العالمية للسياحة كما أن السائح عند عودته لبلده وباقتنائه لمتوجات تقليدية يكون بذلك قد نقل صورا وتذكارا عن تلك المنطقة أو البلد الذي زاره، ومن هنا يعتبر المنتج التقليدي مرآة عاكسة للبلد أو المنطقة التي زارها

[1]- خالد حاج طاهر، **نفس مرجع السابق**، ص69.

السائح، كما أن أهمية المنتج التقليدي بالنسبة للمستهلك الأجنبي لايقتصر على السائح فقط بل أيضا على الشخص الأجنبي لبلده، والسبيل الوحيد الذي يصل الحرفي التقليدي المحلي بالمستهلك الأجنبي هو المنتج التقليدي المصدر والذي يعبر عن ثقافة وتراث المنطقة ويعطي صورة عن المنطقة أو البلد المنتج لهذه السلعة مما قد نعتبره ترويجا غير مباشر للمنطقة أو للبلد الأصلي للمنتوج.

ويبرز الدكتور بوكبوس[1] أهمية السياحة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف حيث يبين:

_ القطاع السياحي يشكل بكل تأكيد قطبا للنمو يمكن أن يستحدث الديناميكية الاقتصادية المرغوبة لتفعيل قطاع الصناعات التقليدية والحرف من خلال الاستثمار والتوسع في طاقاته الاستيعابية.

_ إن القطاع السياحي يشكل سوقا للمنتجات التقليدية والحرف وبذلك فهو المحدد لقدرات توسع قطاع الصناعات التقليدية والحرف من زاوية الطلب.

_ إن علاقة الترابط العضوي بين القطاعين السياحي والتقليدي يمكن إبرازها من خلال الاستثمار في السياحة بوجه عام وانعكاس ذلك على الحرفة ومنتجاتها من خلال التوسع في الطلب على تلك المنتجات كما تبرز العلاقة من خلال القيم المضافة التي يشتقها قطاع الصناعة التقليدية من القطاع السياحي.

_ توفر السياحة قطاعا تصديريا هاما للمنتوج التقليدي، حيث أن المستهلك الأجنبي يحضر بنفسه للبحث عن المنتج و خدماته دون الحاجة إلى تصدير المنتجات وتسويقها دوليا مما يتيح للأفراد دخلا يتغلغل وينعكس مباشرة على فئة كبيرة من المجتمع.

_ المتوج السياحي المبدع يعتمد أساسا على ثروات وخدمات لا تكلف الدولة كثيرا مثل: جمال الطبيعة، الصناعة التقليدية والسياحية) منتوجات تقليدية، المناخ...الخ)، وهي إمكانيات محدودة تعطي عائدات كبيرة عند استغلالها .

*إن جمال الطبيعة وتنوعها وثرائها هي محل حفلات وأعياد ومواسم سنوية تعرف بالتراث والثروات الثقافية والسياحية مثل: عيد الحلي (القبائل) وعيد الزربية بغرداية.

[1]- سعدون بوكبوس- **مداخلة بالملتقى الدولي حول واقع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر**، 2003.

_تتمثل علاقة الارتباط بين السياحة والصناعة التقليدية والحرف في أن هذه الأخيرة تستفيد من الإنفاق السياحي من خلال طلب السواح للسلع التذكارية الوطنية، وهذا الإنفاق له أثر إيجابي على قطاع الصناعة التقليدية والحرفية وسائر الأنشطة الاقتصادية الأخرى نتيجة فعل مضاعف الإنفاق السياحي[1] .

_ السياحة أداة فعالة لخلق نظام تكامل اجتماعي وحضاري و وسيلة ناجحة لتفعيل وتنشيط صناعات أخرى كالصناعة التقليدية والحرف، حيث يشير المختصون إلى أن هناك 70 صناعة مرتبطة بصناعة السياحة وتتأثر مباشرة بها حيث تزدهر في ازدهارها وتتكمش لكسادها.

وبعد هذا التشخيص و بالرغم من العلاقة المتينة بين القطاعين وأهميتها إلا أن واقع الحالة في الجزائر يبقى محتشما مع تلك التوجهات، حيث انه لا يوجد ترابط وثيق بين القطاعين.

إن استمرار انفصال النشاط الحرفي بوجه عام وقطاع الصناعات التقليدية والحرفية عن بقية قطاعات

النشاط الاقتصادي وخاصة السياحة جعل النشاط الحرفي يفتقد إلى خاصية تنموية هامة، وهي الترابط القطاعي والاندماج فيما بين القطاعات وبالتالي عدم الاستفادة من الآثار الايجابية التي توفرها قطاعات النشاط لبعضها البعض، وما ينطبق على قطاع الصناعات التقليدية ينطبق كذلك على القطاع السياحي.

كما أن تأخر وتدهور القطاع السياحي مقارنة مع نظرائه في دول أخرى وميله إلى التراجع بدلا من التحسن أدى إلى تدهور و إهمال قطاع الصناعات التقليدية و الذي يعاني أصلا من مشاكل عديدة منها:

- إهمال القطاع لمدة طويلة مما زاد في تراكم مشاكله.
- ضعف و قلة برامج التكوين و قلة المراكز المتخصصة.
- مشاكل التموين بالمواد الأولية و العتاد الضرورية لعملية الإنتاج.
- مشاكل في التسويق

[1]- محمد مصطفى محمود مصطفى، **دور البنوك في دعم وتنشيط السياحة**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجيستير في الإقتصاد، جامعة عين الشمس، كلية التجارة، مصر، 1999، ص27.

ثانيا: مساهمة تظاهرات الصناعة التقليدية في تنشيط السياحة:

في إطار الإستراتيجيات الدولية المتعلقة بترقية السياحة و الصناعة التقليدية على الصعيدين الوطني و الدولي، تسعى الهيئات المختصة بذلك إلى محاولة إيجاد قاعدة استهلاك وطنية، و كذا موقع المتوج التقليدي على الساحة الدولية تلاؤما مع التطورات العالمية في مجال السياحة و التجارة، و يشكل هذا المسعى وسيلة لتثمين الاعتبار لنشاطات الصناعة التقليدية و إدماجها في التنمية الاقتصادية، و يجسد ذلك من خلال برمجة تظاهرات وطنية، و مشاركات في معارض و صالونات دولية و المساهمة في تنظيم أعياد محلية.و الجداول التالية توضح التظاهرات الخاصة بالصناعات التقليدية.

أ.الأعياد المحلية:

الجدول رقم (07): الأعياد المحلية في الجزائر

الأعياد المحلية	التاريخ	المكان
عيد الكسكسي.	خلا شهر جانفي.	ميلة
عيد الزيتون	خلال شهر فيفري	ببجاية
عيد تقطير الورود	خلال شهر أفريا	قسن طينة
عيد الجلفة	خلال شهر سبتمبر	سعيدة
عيد ألمهري	خلال شهر نوفمبر	متليلي – غرداية
عيد النمور	خلال شهر نوفمبر	بسكرة

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية 2009.

ب.الأعياد الوطنية:

الجدول رقم(08): التظاهرات الوطنية بالجزائر

التظاهرات	التاريخ	المكان
الصالون الوطني للزربية	خلال شهر مارس	غرداية
الصالون الوطني للصناعة التقليدية الريفية	خلال شهر ماي	الشلف
الصالون الوطني للمنتوجات الصوفية	خلال شهر ماي	المدية
الصالون الوطني للنحاس	خلال شهر ماي	قسن طينة
الصالون الوطني للألات الموسيقية	خلال شهر جوان	تلمسان
الصالون الوطني للخزف الفني، الزجاج وأدوات التزيين	خلال شهر جوان	الجزائر
الصالون الوطني للصناعة التقليدية والحرف	خلال شهر جويلية	قصر المعارض
الصالون الوطني للجلود	خلال شهر جويلية	وهران
الصالون الوطني للحلي التقليدي	خلال شهر جويلية	تيزي وزو
الصالون الوطني للباس الطرز التقليدي	خلال شهر أوت	عنابة
الصالون الوطني للفلين والخشب	خلال شهر أوت	جيجل
الصالون الوطني للفخار والخزف الفني	خلال شهر أكتوبر	بسكرة
الصالون الوطني للصناعات التقليدية الصحراوية	خلال شهر ديسمبر	تمنراست

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية 2009.

ج.أسابيع الصناعة التقليدية والحرفية:

الجدول رقم(09): أسابيع الصناعة التقليدية والحرف

الأسابيع	التاريخ	المكان
الأسابيع الجزائرية للصناعة التقليدية	خلال شهر مارس	دمشق
تونس	خلال شهر ماي	تونس
مصر	خلال شهر سبتمبر	القاهرة/مصر
الأردن	خلال شهر أكتوبر	عمان/الأردن

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، 2009.

المطلب الثاني:إنجازات قطاع الصناعات التقليدية والحرف (2002-2014).

1/ التنظيم الحالي للقطاع :

حاولت الدولة الجزائرية إعطاء اهتمام بليغ لقطاع الصناعات التقليدية، خاصة في المرحلة ما بعد 2002، فأحدثت بعض التعديلات على القوانين والمراسيم السابقة الذكر، التي نذكرها فيما يلي:

-**غرف الصناعة التقليدية والحرف:** إثر صدور المرسوم التنفيذي رقم 03-472 المؤرخ في 2003/12/02، تم استحداث إحدى عشر(11) غرفة جديدة للصناعة التقليدية والحرف، وصار عددها 31غرفة، ثم صدور المرسوم المعدل والمتمم، 909-323أصبح عدد الغرف 48غرفة[1]، موزعة على التراب الوطني، وعرفت هذه المرحلة إجراء انتخابين في سنة 2003 و في سنة 2007، لانتخاب 792 حرفي للمشاركة في تسيير الغرف و تأطيرها.

-**الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية:** في 2004/09/22، صدر مرسوم تنفيذي رقم 04-313 المعدل والمتم لمرسوم التنفيذي رقم29-12 المؤرخ في 1992/01/09، بغرض إحداث الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية هدفها الحفاظ على الصناعة التقليدية و الفنية و تطويرها و ترقيتها.

[1]- **المرسوم التنفيذي**، رقم09-323، الصادر بالجريدة الرسمية ،رقم 59 ،المؤرخ في 14 اكتوبر 2009.

كلفت الوكالة بالقيام بدراسة الأسواق و تنظيم أو المشاركة في كل لقاءات و تظاهرات الصناعة التقليدية، و كذا المساهمة في تحديد الشروط التقنية الضرورية لمراقبة جودة و أصالة منتوجات الصناعة التقليدية، و توجيه الحرفيين إلى التكنولوجيا الحديثة، و تمويل الحرفيين الذين ينشطون بالبيت و المؤسسات الحرفية.

2/ دعم التكوين وتحسينه :

وضعت الوزارة الوصية على عاتقها ضرورة رفع الإنتاجية لقطاع الصناعات التقليدية من خلال دعم التكوين و التشغيل، وهذا بالتنسيق مع الوزارة المكلفة بالتكوين من خلال دمج فروع جديدة لأنشطة الحرفيين ضمن مدونة مؤسسات التكوين و التعليم المهنيين، و هذا أدى إلى استحداث مؤسسات تكوين مهني خاصة بقطاع الصناعات التقليدية، كما تم إيجاد آليات للتحفيز والتشجيع خاصة بشعب الصناعات التقليدية، صيما فيما يخص القرض المصغر و إجراءات دعم الشباب، و قد تم الاهتمام بمجال التكوين و التشغيل بالتنسيق مع المكتب الدولي للعمل من خلال برامج مكيفة بوحدات تدريب ملائمة، و من بين البرامج التي تم اعتمادها من قبل القطاع نجد برنامج "حسن تسيير مؤسستك"(CREE– GERME) وهو برنامج تكويني خاص بالتسيير للمؤسسات، معتمد من طرف المكتب الدولي لمعمل(BIT) ، وزع هذا البرنامج على أكثر من ثمانين (80) دولة في العالم، و تندرج منهجيته في ثلاثة منتجات أساسية للتكوين و هي:

–أوجد فكرة مؤسسة TRIE، الخاصة بالمتشحين المقبلين على إنشاء المؤسسات.

–أنشئ مؤسستك CREE الخاصة بالمتشحين حاملي المشاريع.

–حسن تسيير مؤسستك GERME، الخاصة بمسيري المؤسسات.

يهدف البرنامج إلى دعم و مساندة هياكل ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية، و تحسين هذه المؤسسات بصورة دائمة من خلال تكوين حاملي المشاريع أو مسيري المؤسسات.

3/ برامج التنمية المحلية :

هناك مجموعة من البرامج نذكر منها:

نظام الإنتاج المحليSPL : هو نمط تنظيمي للتعاون و التكامل بين المتعاملين لنفس القطاع ويشكل مركز اتصال بينهم و الذي يسمح بتنسيق الإمكانات و التطوير و التحديث، أي هو مجموعة من المقاولين يجتمعون لتبادل الخبرات و التفكير معا في المشاكل المشتركة بينهم أو التطلعات بمساعدة منشط تعينه

الغرفة للإشراف على هذه اللقاءات، و قد انطلق العمل بهذا النظام سنة2007، و حقق مجموعة من النتائج تمثلت في ترميم بعض البيانات القديمة بوهران و تشجيع حرف العمارة بمستغانم، والنسيج الوبري بالمسيلة، و صناعة النحاس بقسنطينة و صناعة الفخار و الطين ببجاية.

برنامج Nucleus: في إطار التعاون مع الألمان من خلال برنامج التطور الاقتصادي (GTZ-DEVED)، الذي يرتكز عمى دعم الهياكل التي تستهدف تنمية الخدمات لصالح الحرفيين المنخرطين عن طريق إنشاء تجمع للحرفيين تحت تسمية (Nucleus)، و الهدف من ذلك تنشيط عملية الاتصال بين المقاولين (الحرفيين)، و تحسين أداء عرف الصناعات التقليدية و الحرف، و كذا الربط بين غرف الحرفيينن و باقي المرافق و المؤسسات العمومية.

4/ هياكل القطاع:

تبنى برنامج مخطط الإنعاش الاقتصادي 2005-2009، ولأول مرة في تاريخ قطاع الصناعة التقليدية والحرف، إنجاز تسعون(90) هيكلا للتنشيط والتكوين و الترويج لصالح الحرفيين في مختلف الوطن كما يلي[1]:

- 50 دار للصناعة التقليدية.
- 10 مراكز لتنمية المهارات المحلية.
- 05 متاحف خاصة بالصناعة التقليدية.
- 07 مراكز للصناعة التقليدية.
- 06 مراكز للتكوين / الإنتاج.
- 04 مراكز دمغ الزرابي.
- 01 سوقية.
- 05 فضاء لعرض و بيع المنتجات.
- 01 مركز للفنون والمهن.

[1]- الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية و الحرفية، **تطور القطاع في الجزائر**.

5/ التشغيل والإنتاج:

سمحت التدابير المتخذة من قبل الدولة الجزائرية من الوصول إلى200 ألف نشاط حرفي إلى غاية نهاية 2014، بعدما كان عددهم لا يتجاوز89000 نشاط سنة 2008، و هذا ما يعاد نمو قدره 68% و بلغت مناصب الشغل 40600 سنة 2014، بعد ما كانت 180000 منصب

سنة 2008، أي بمعدل زيادة قدره 91% هذا ما انعكس على زيادة الناتج المحلي لقطاع الصناعات التقليدية والحرف، إذ انتقل من 53.9 مليار دج سنة 2010 إلى 65.5 مليار دج سنة 2013، أي بمعدل زيادة قدره 21.25% في ظرف ثلاثة سنوات[1].

6/ الترويج للصناعات التقليدية:

يتم من خلال تسطير برنامج سنوي للتظاهرات و الصالونات المحلية الوطنية و الدولية، من أجل ترقية المنتج محليا و دوليا، و هذا حوالي 12 صالون محلي على مدار السنة، كما يتم تنظيم الصالون الدولي للصناعة التقليدية، الذي ينظم على هامشه مسابقة الجائزة الوطنية للصناعات التقليدية، وهناك أيضا الصالون الوطني للحرف، و مسابقة الإبداع و المحافظة على التراث التقليدي، التي جاءت بموجب المرسوم01-69[2]، لتشجيع الأعمال الإبداعية التي يقدمها الحرفيون، كما تم استحداث الجائزة الوطنية للصناعات التقليدية والصناعات الفنية، بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم97-273 المؤرخ في 21 جويلية 1997، الذي حدد شروط منح جوائز الصناعات التقليدية، و هي مكافئة يمنحها سنويا الوزير المكلف، بمناسبة الصالون الدولي للصناعات التقليدية، ثم صارت تقدم بمناسبة اليوم الوطني للصناعات التقليدية الذي يصادف التاسع نوفمبر من كل سنة.

كما يساهم القطاع في التشجيع على تنظيم الاحتفالات بالمناسبات المحلية، و تنظيم أسابيع الصناعات التقليدية بالخارج، والمشاركة في الصالونات الدولية، و قد أخذ القطاع على عاتقه مسؤولية تحسين النوعية و جودة المنتج التقليدي من خلال برنامج 2003 بفتح ثلاثة ملفات أولها متعلق بعلامة النوعية و الثاني التسمية الأصلية و الثالث الدمغة، و انبثق عنه مجموعة من القوانين و التشريعات تحدد كذلك المقاييس و المواصفات الخاصة بصنع المنتجات كالرابي مثلا.

7/ قائمة النشاطات للصناعات التقليدية والحرف:

لتسهيل التسجيل في سجل الصناعات التقليدية و تحديد الانتساب المهني للقطاع، تم وضع قائمة

[1]- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية.

[2]- **الجريدة الرسمية** رقم 03، المؤرخة في 14 جانفي 1996.

لنشاطات الصناعات التقليدية، بالاعتماد على الأمر الرئاسي رقم 96-01 المؤرخ في 19 شعبان 1416 الموافق ل 10 جافني 1996، المحدد للقواعد التي تحكم الصناعات التقليدية من خلال تحديد ثلاثة ميادين للنشاطات (الصناعات التقليدية و الصناعات التقليدية الفنية، الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد، الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات)، و تضم القائمة أربعة و عشرون قطاع نشاط، و تستجمع 338 نشاط، النشاط الأول يعنى بكل صنع يغلب عليه العمل اليدوي، و يستعين فيه الحرفي بآلات لصنع أشياء نفعية، و تكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة، أما النشاط الثاني، فهو كل صنع لمواد استهلاكية عادية، لا تكتس طابعا فنيا خاصا و توجه للعائلات و للصناعات الفلاحة، أما النشاط الأخير فيشمل مجمل النشاطات التي تقدم خدمة خاصة بالصيانة أو التصليح أو الترميز الفني باستثناء تلك التي تسري عليها أحكام تشريعية خاصة.

8/ الدعم الريفي و الصناعات التقليدية:

يتعلق ذلك بتقديم إعانات للمساعدة على اقتناء التجهيزات و الأدوات الضرورية للصناعة التقليدية للأسر الريفية، عبر الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعات التقليدية، و كذا النشاطات القائمة للتمويل في إطار جهاز التنمية الريفية و تمثلت هذه المساعدات في: آلات نسخ، مخرطة، منشار الدولاب، آلة تقطيع الجلد، مجموع أدوات الصياغة، آلة خراطة الخشب، و قد بلغت عدد الملفات التي استفادت من هذا الدعم حوالي2119 في سنة 2008، كما تم خلال هذه الفترة إعداد أول دراسة حول التشغيل و الإنتاج في قطاع الصناعات التقليدية والحرف، للفترة 2010-2013، لقياس نسبة الإنتاج والتشغيل في القطاع.

المطلب الثالث: إستراتيجية تطوير قطاع الصناعات التقليدية والحرفية آفاق 2020

نظرا للدعم الذي قدمته الدولة الجزائرية لقطاع الصناعات التقليدية، استطاع أن يحقق إنجازات لا يستهان بها، و حسب تطلعات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية•، فإن الصناعة التقليدية في الجزائر تملك مزايا و مؤهلات تمكنها في المستقبل من مضاعفة قدراتها التشغيلية الحالية من 306000 منصب شغل إلى 721532 منصب شغل خلال سنة 2017لتصل إلى 1546668 خلال 2025 و قد وصلت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الخام(PIB) إلى106مليار دينار جزائري سنة 2008، و ستصل إلى 251 مليار دينار خلال 2017، و ستبلغ 538 مليار دح خلال سنة 2025[1]، و تم بناء هذه التوقعات على النتائج التي حققها القطاع بعد الإصلاحات التي عرفها، و

•- تم فصل الصناعات التقليدية عن وزارة المؤسسات الصغير والمتوسطة والحاقها بوزارة السياحة وفق تعديل حكومي، في جوان2010.

[1]- جلسات الصناعات التقليدية، **حصيلة و آفاق2020**، نوفمبر 2009، ص21.

القدرات الموجودة، كما يمكن للمخطط التوجيهي لتهيئة السياحية، أن يمنح لقطاع الصناعة التقليدية إمكانات كبيرة لتطوير الأنشطة الحرفية، و يوفر له إطارا ملائما للاستثمار، خصوصا في مجال المنتجات التي تمثل السياحة سوقها الرائجة، و قد تضمنت الإستراتيجية التطويرية لقطاع الصناعات التقليدية و الحرف، العناصر التالية:

1/إجراءات دعم الحرفيين:

مست عمليات التحديث هياكل و مؤسسات الدعم و الوصول إلى المعلومة و تبسيط إجراءات إنشاء الأنشطة و المقاولات و تعزيز التعاون بين الحرفيين، وهذا يحتاج إلى مزيد من الإجراءات من خلال بناء نظام معلوماتي قوي، وتمكين القطاع من امتلاك أداة حديثة مساعدة على اتخاذ القرارات في مجال الاختيارات و التوجهات الإستراتيجية، و عليه يصبح دور المرصد الوطني للصناعات التقليدية و الحرف أداة مهمة لجمع البيانات و تسويقها و تدقيقها على مستوى البلديات و الولايات، من خلال تحديد و تقسيم السوق المحلية بالمقارنة مع السوق الوطنية والدولية، و إعداد برامج عمل تعمل على الملائمة بين شبكات التموين و قدرات الإنتاج و مراكز التوزيع و تحديد احتياجات التكوين.

كما تكون عملية دعم الحرفيين من خلال تعزيز القدرات العملية لغرف الصناعات التقليدية والحرفية، بإعادة صياغة مهام هذه الغرف كما يلي[1]:

_ تطوير خدمات جديدة تتماشى مع طلبات الحرفيين، كالمرافقة، التكوين و علاقات العمل.

_ ربط العلاقات و تحسينها بين أعضاء الفرق و الشركاء الاقتصاديين المحميين في مختلف القطاعات.

_ تنشيط مختلف تجمعات الحرفيين.

_ تمثيل القطاع في مختلف لجان التنشيط الريفية البلدية، و كذا اللجان التقنية في الدائرة و الولاية.

2/ترقية الشراكة وثقافة العمل الجمعوي :

إن التجارب السابقة الذكر، أثبتت محدودية علاقات الشراكة والعمل الجمعوي، لذلك صار من الضروري إعادة النظر في تنظيم القطاع، من خلال بروز مجموعات و جمعيات مهنية حرفية قادرة على تحمل أعباء التطور الذاتي.

[1]- جلسات الصناعات التقليدية، حصيلة و آفاق2020، **نفس المرجع السابق**، ص35.

3/ ترقية أنظمة الإنتاج المحمي:

أي تطوير الحرفيين الذين يمارسون نفس النشاط أو ينتمون لنفس الفرع الإنتاجي وينشطون في نفس الإقليم ويقومون بربط العلاقات الحوارية، ويتعاونون فيما بينهم، ويسمح بوضع مشاريع جماعية مشتركة ترفع من تنافسية نشاطهم، و تتضمن مهمت نظام الإنتاج المحلي، وتسهيل الأعمال المتعلقة بالتنظيم على مستوى الفرع الإنتاجي، من خلال تنشيط التآزر بين القطاعات و توطيد أواصر الثقة بين المؤسسات، و القيام بصياغة الاستراتيجيات الجماعية من خلال إعداد تشخيص جماعي و إستراتيجية تنموية و مخططات عمل.

4/ إنشاء أقطاب امتياز للصناعات التقليدية:

الهدف من إنشاء الأقطاب الإمتيازية، في مناطق محددة هو خلق ديناميكية محفزة للتنمية الاقتصادية، من خلال تشجيع الأعمال الحرفية، و التعريف بالموروث الثقافي و السياحي للجزائر، لذلك جاء مخطط تعزيز النمو، 2010-2014الذي تضمن إنشاء المراكز التقنية و مراكز الامتياز التالية[1]:

_ مركز الامتياز في الخزف بتيبازة (في إطار الشراكة الجزائرية الإسبانية).

_ المركز التقني للحلي التقليدي بباتنة.

_ المركز التقني للنحت على الأحجار شبه الكريمة بتمنراست (في إطار الشراكة الجزائرية البرازيلية).

5/ وضع آليات و أساليب جديدة للتمويل :المشكل الكبير الذي يواجه الشباب الراغب في إنشاء مقاولات في الصناعات التقليدية هو التمويل، بالرغم من وجود أجهزة خاصة بذلك، إلا أنها لم تساهم بشكل جيد في حل مشكل التمويل.

6/ دعم حوافز التصدير : يسعى قطاع الصناعات التقليدية إلى التموقع في الأسواق العربية و الأوربية، من خلال التركيز على مجموعة من النقاط نذكر منها[2]:

-دعم بروز مجمع تصدير منتجات الصناعات التقليدية انطلاقا من التجمعات الحرفية.

-تعزيز مسارات تحسين النوعية و الإبتكار و التنافسية و دعمها.

-فتح تمثيليات و مصادر الصناعات التقليدية الوطنية في أهم الأسواق الدولية.

[1]- جلسات الصناعات التقليدية، حصيلة و آفاق2020، **نفس المرجع السابق**، ص37.

[2]- **نفس المرجع السابق**، ص41.

7/ ترقية التكوين بمساهمة التكوين المهني:

للتكوين دور مهم في عملية المحافظة على الموروث التقليدي و تطويره من خلال الاستفادة من تجارب الآخرين، لذلك يسعى قطاع الصناعات التقليدية إلى تثمين مستويات التأهيل المهني، والقيام بمباشرة بعض الأعمال خلال 2017/2012 من أجل تحسين مستوى التأهيل المهني، و كذا تحفيز الحرفيين وتدريبهم بشكل مستمر على استعمال الأجهزة التقنية و التكنولوجية الحديثة، و أيضا العمل على ضمان تطوير أرضيات برامج عمل قطاعية لتنمية الصناعة التقليدية و المساهمة في سير البرامج المسطرة ومتابعتها و إنجازها، و إعداد خرائط إحصائية توضح التوزيع الإحصائي للأنشطة الحرفية، و كذا إعداد القانون الأساسي للحرفي المعلم المرافق، و تثمين هذه الدرجة بشكل مستمر.

8/ مراجعة مخططات عمل هيئات الدعم للقطاع و الجهاز التشريعي:

إن التنظيم الحالي لقطاع الصناعات التقليدية يتكون من شقين هما:

*الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية والحرفية، المكونة من مجموع غرف للصناعات التقليدية والحرفية الجهوية.

*الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية، و قد حددت الرؤية والأهداف العامة و مهام غرف الصناعات التقليدية و الحرف كما يلي:

-المساهمة في النمو الاقتصادي و الاجتماعي.

-التنمية المستديمة لقطاع الصناعات التقليدية و الحرف.

-تحسين الإطار التشريعي و التشاور بين الشركاء.

بالرغم من المجهودات التي بذلتها الدولة الجزائرية لتطوير قطاع الصناعات التقليدية، و جعلها تحتل مكانة مرموقة في الاقتصاد الجزائري، من خلال توفير مناصب شغل جديدة، و إيصال المنتج التقليدي الجزائري إلى العالمية، إلا أن هناك مشاكل تواجه القطاع، نذكر منها:

-ارتفاع أسعار المواد الأولية و على رأسيا النحاس و الذهب.

-ارتفاع الضرائب و التعريفات الجمركية.

-مشكل تسويق المنتج محليا و دوليا.

-ارتفاع أسعار المنتجات التقليدية.

لذلك قدم رؤساء الغرف الوطنية، من خلال الجلسات الوطنية للصناعات التقليدية و الحرف، مساهمة لإعداد إستراتيجية لتطوير القطاع لأفاق2025 تبنت الوزارة الوصية هذا الطرح، و هي قيد الإعداد لهذه الإستراتيجية التي تطمح من خلالها وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية، للوصول إلى 129 مليار دينار وتشغيل حوالي 370.260 عامل في سنة 2010، وتحقيق 189 مليار دينار، وتشغيل 542.098 عامل بحلول سنة 2017، لتصل المداخيل المتأتية من القطاع إلى 334 مليار دينار، سنة 2020، وتشغيل 960.359 عامل[1].

[1]- الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية و الحرف.

خلاصة الفصل:

لتحقيق تنمية سياحية فعلية في الجزائر يجب أن تكون مشاركة واعية من قبل جميع الأطراف المعنية وكذلك قيادة سياسية قوية لضمان مشاركة واسعة ولتحقيق توافق الآراء، فتحقق تنمية سياحة شاملة هو عملية مستمرة، تحتاج إلى رقابة ومراجعة مستمرة لآثار هذا النشاط الهام، وهو الأمر الذي قد يفرض اتخاذ تدابير مع باقي القطاعات الأخرى، وتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة التي تزخر بها بلادنا، وهي التي تشكل عاملا أساسيا في تنمية السياحة، مع السعي للحفاظ على التراث الطبيعي والتنوع الثقافي، واحترام الخصوصيات الاجتماعية والثقافية للمجتمع، كما يجب اعتبار الصناعات التقليدية والحرفية ضمن أولويات المخططات السياحية، باعتبارها منتج سياحي يجب تطويره.

لذا سطرت الدولة الجزائرية برنامجا لدعم النمو، وبرامج تكميلية متعلقة بولايات الجنوب والهضاب العليا، التي استفادت من أكثر من 155مليار دولار، صف إلى ذلك انجاز الطريق السيار شرق غرب الذي يبلغ طوله 240كم، والعديد من المنشآت التي تخدم القطاع السياحي وتطوره، كما عملت الدولة على تطوير ودعم قطاع الصناعات التقليدية والحرف، الذي يعد من الركائز المهمة لصناعة السياحة في الجزائر.